

وثائق عربية / دولية

مذكرة التفاهم التي وقعها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ونائب رئيس الحكومة العراقية طارق عزيز بغداد، 1998/2/23*.

أولاً: تعيد الحكومة العراقية تأكيد قبولها بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 687 (1991) و715 (1991). كما أن حكومة العراق تؤكد أيضاً مجدداً تعهداتها بالتعاون كاملاً مع اللجنة الخاصة المكلفة بإزالة الأسلحة المحظورة (أونسكوم) ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثانياً: إن الأمم المتحدة تعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء باحترام سيادة العراق ووحدة أراضيه.

ثالثاً: تتعهد حكومة العراق أن تقدم للجنة الخاصة وللوكالة دخولاً فورياً، غير مشروط وغير مقيد، طبقاً للقرارين (687 و715). وفي تنفيذ الولاية الموكلة إليها، بموجب قرارات مجلس الأمن، تتعهد أونسكوم احترام نواحي القلق الشرعية للعراق ذات العلاقة بالأمن القومي والسيادة والكرامة.

رابعاً: تتفق الأمم المتحدة وحكومة العراق على أن الإجراءات الخاصة التالية ستطبق على الدخول الأولي وما يتبعه للقيام بالمهمات في المواقع الرئاسية في العراق كما حددها المرفق لهذه المذكرة.

(أ) يتم تشكيل فريق خاص لهذا الهدف يقوم بتعيينه الأمين العام بالتشاور مع الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة (أونسكوم) ورئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيضم هذا الفريق دبلوماسيين يعيّنهم الأمين العام وخبراء من أونسكوم والوكالة الدولية، وسيترأس الفريق مفوض عام يعينه الأمين العام.

(ب) في قيامه بالمهمات الموكلة إليه يعمل الفريق الخاص بموجب الإجراءات المعتمدة من جانب أونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية وطبقاً لإجراءات خاصة تفصيلية سيتم تطويرها نظراً إلى الطبيعة الخاصة للمواقع الرئاسية، طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(ج) يقدم تقرير الفريق الخاص في شأن نشاطاته واستنتاجاته الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة (أونسكوم) إلى مجلس الأمن عبر الأمين العام.

خامساً: تتفق الأمم المتحدة وحكومة العراق على أن المناطق الأخرى والأجهزة والمعدات والوثائق ووسائل المواصلات ستكون جميعها تابعة لإجراءات أونسكوم المعتمدة.

سادساً: أخذاً في الاعتبار التقدم المحرز من جانب أونسكوم في مختلف نواحي نزع السلاح، والحاجة إلى تعزيز الجهود من أجل إنهاء مهمتها، إن الأمم المتحدة والعراق يتفقان على تحسين التعاون والمهنية والفعالية والشفافية لتمكين أونسكوم من أن تقدم تقريراً سريعاً إلى مجلس الأمن بموجب الفقرة 22 من القرار 687. ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن حكومة العراق وأونسكوم ستنفذان توصيات تقرير الجلسة الاستثنائية لأونسكوم التي عقدت في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 1997.

سابعاً: من الواضح أن رفع العقوبات يمثل أهمية قصوى لشعب العراق وحكومته، والأمين العام يتعهد بأن يلفت الانتباه الكامل لأعضاء مجلس الأمن إلى هذه المسألة.

* "الحياة" (لندن)، 1998/2/24.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx